نحو استراتيجية لمجموعة البنك الدولي من أجل المساواة بين الجنسين
مشاورات مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية: 12 مايو/أيار 2015
موجز للملاحظات التقييمية
بيروت، لبنان

عُقد اجتماع التشاوري مع ممثلي **المجتمع المدني، وأساتذة الجامعات،** يوم 12 مايو/أيار 2015 بالعاصمة اللبنانية بيروت. وبعد عرض تقديمي قدمه فريق المساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي حول خلفية الاستراتيجية، ونطاقها المزمع، وعملية إعدادها، فُتح باب الحوار للاستماع إلى تعليقات المشاركين وتوصياتهم. ويوضح الموجز التالي أهم النقاط والتوصيات التي أُثيرت في الاجتماع.

الملاحظات التقييمية من الأطراف المعنية

1. أهم فجوات المساواة بين الجنسين التي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تأخذها في الاعتبار وتعطيها الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في الحد من الفقر والتشجيع على قيام مجتمعات أكثر إنصافا
• ضرورة أن تجعل مجموعة البنك الدولي من أولوياتها ما يلي: o **المشاركة الاقتصادية للمرأة**: على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في لبنان، فإن معدل مشاركة النساء في قوة العمل لا يتجاوز 26 في المائة. o **الرعاية**: يمثل عبء مسؤوليات الرعاية أحد الأسباب المحتملة لتدني نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل. o **المشاركة السياسية للمرأة:** يمكن لضمان مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرار، ولاسيما في المجال السياسي، أن يكون ذا أهمية بالغة في السعي لإضفاء المزيد من المساواة على المجتمع. o **احتواء الرجال والصبية:** مفهوم المساواة بين الجنسين لا يزال محلاً لسوء الفهم في لبنان وغالباً ما يرتبط بالمرأة وحدها. • عند رسم الاستراتيجية، ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تركز على **بناء مهارات المرأة وتوعيتها** في المجالات التالية:

- **توفير التدريب على إدارة الأعمال بقروض**. على الرغم من قدرة النساء أحيانا على الحصول على تمويل متناهي الصغر، فإنهن يفتقرن إلى التعليم، والخبرة، وسلطة اتخاذ القرار اللازمة للحفاظ على تلك القروض والاستفادة منها بشكل منتج.
- **بناء مهارات النساء في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال**. فرص التدريب المتاحة حالياً تقتصر على مجالات تقليدية، مثل الطبخ وتصفيف الشعر. ويمكن لبناء المهارات في مجالات جديدة أن يعالج أيضاً الأعراف الاجتماعية التي تحد من الأعمال التي تعتبر "مقبولة" للمرأة.
- **رفع درجة الوعي بين النساء بشأن حقوقهن**. على الرغم مما يبدو في الظاهر من تمتع المرأة اللبنانية بحقوق وحريات أكبر مقارنة بغيرهن من نساء المنطقة، يكشف إمعان النظر عن كثب أن تلك الحقوق والحريات تظل أحياناً محدودة، ولاسيما في المجالين الاقتصادي والقانوني، وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما تكون المرأة غافلة عن حقوقها التي يكفلها لها القانون.

- ينبغي للاستراتيجية الجديدة أن تشتمل على التركيز **على ذوات الإعاقة من النساء**. المعوقات غالباً ما يكنّ أسوأ حالاً فيما يتعلق بالتعليم والمشاركة الاقتصادية من المعوقين من الرجال ومن النساء القادرات بدنياً.

2. أمثلة لسياسات ونُهُج وبرامج القطاعين العام والخاص التي أسهمت في إزالة القيود الاجتماعية التي تعوق النساء والفتيات والتي يمكن لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي أن تتعلم منها

- ينبغي لنهج الاستراتيجية أن يكفل الاتساق مع **الاستراتيجية الوطنية للنساء في لبنان** (2011)، و**خطة العمل الوطنية** (2013)، واللتين وضعتهما الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتشاور مع المنظمات المحلية غير الحكومية، والهيئات الحكومية، والشركاء المانحين. وقد شرعت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالفعل في تنفيذ عملية إصلاح قانوني لإزالة العوائق الرسمية التي تحول دون المساواة بين الجنسين في عدد من المجالات، بما فيه المواريث، والتأمينات الاجتماعية، والقوانين الضريبية.
- وباستطاعة مجموعة البنك الدولي أن تستفيد من اتباع **نهج خاص بكل سياق**. فالإحصاءات العالمية الخاصة بتطور وفجوات المساواة بين الجنسين لا تتفق دائماً والسياق الخاص بكل بلد. ووضع المرأة في لبنان، على سبيل المثال، يختلف كثيراً باختلاف المنطقة الجغرافية والدين، ولذا فلابد للاستراتيجية المزمعة من تفصيل الحلول تبعاً لتلك الاختلافات.
- ويمكن للاستراتيجية ان تتعلم من مشروع سبق لمجموعة البنك الدولي أن مولته في لبنان، وهو المشروع الذي نفذه مجلس الإنماء والإعمار، ومعه مؤسسة الحريري. وقد أنشأ المشروع **قاعدة بيانات شاملة للبحوث والأسماء** فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في لبنان، بحيث لا يضطر مصممو البرنامج للبدء ثانيةً من نقطة الصفر. وفضلاً عن ذلك، شكل المشروع 25 مجموعة تركيز في بيروت وصيدا وطرابلس، مما كشف النقاب عن حقيقة أن النساء كثيراً ما يغفلن عن حقوقهن ويخلطن بينها وبين حقوقهن الشرعية حسبما تحددها الديانات المختلفة. ويمكن لتحليل قانوني تم إجراؤه في إطار ذلك المشروع أن يفيد كنقطة انطلاق نحو العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في لبنان.
- يمكن للاستراتيجية الاستعانة بالدروس المستفادة من **"نهج الأقران"** فهذا النهج يعالج احتياجات ذوي الإعاقة، مع القيام في الوقت نفسه ببناء مهاراتهم والتشجيع على تمكينهم. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن ذوي الإعاقة هم الأقدر على تحديد صعوباتهم واحتياجاتهم بأنفسهم، لذلك يتم توظيفهم في إنتاج أجهزة المساعدة على الحركة، مثل المقاعد المتحركة لغيرهم من المعوقين.

3. توصيات بشأن كيفية تقديم مجموعة البنك الدولي مساندة أفضل للبلدان والشركات في جهودها الرامية إلى تقوية أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بحيث تتحقق نتائج أكثر استدامة

- يمكن لمجموعة البنك الدولي **المشاركة بدرجة أكبر مع المجتمع المدني** كأحد السبل إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة وإيجاد تفهم أفضل للقضايا ذات الأولوية. فالمنظمات غير الحكومية المنفذة غالباً ما تستجيب لمطالب الجهات المانحة لا لاحتياجات المستفيدين.
- يمكن لمجموعة البنك الدولي **تعبئة دعاة المساواة بين الجنسين والعمل معهم لوضع خطة عمل** بشأن تحقيق هذه المساواة في لبنان.

4. الفجوات المعرفية الهامة – وهي المجالات التي لا نعرف عنها ما يكفي والتي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن توليها أولوية في عملها للمساعدة في سد فجوات المساواة بين الجنسين

- يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تنظر في إمكانية العمل مع **الإدارة المركزية للإحصاء** التي قامت بالفعل بإعداد طائفة من المؤشرات التي تراعي تجميع بيانات كل من الجنسين على حدة من أجل سد الفجوات المتعلقة بالبيانات.
- ينبغي لمجموعة البنك الدولي، لدى رسمها الاستراتيجية، أن تجري **دراسة لفهم دوافع تدني المشاركة النسائية في قوة العمل** بلبنان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقييم كلٍ من جانبي العرض والطلب بسوق العمل بغية فهم الاحتياجات والفجوات.

5. توصيات و/أو أمثلة لأدوات تشخيصية أفضل يمكن الاستعانة بها في فهم المعوقات والقيود التي تحول دون المساواة بين الجنسين—سوى تلك التي تستخدمها مجموعة البنك حالياً بالفعل لتقييم الأثر، مثل التقييم القطري للمساواة بين الجنسين والبحوث الخاصة بالجنسين.

- تُعد وسائل **التواصل الاجتماعي** من السبل الكفيلة بالتوصل لتقييم أفضل للمعوقات التي تحول دون تحقيق المساوة بين الجنسين. وبهذه الطريقة يمكن التواصل مع المجتمع المدني من أجل فهم أفضل للمعوقات والحلول.